مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية | المجلد.6/ العـــدد1 (2022)، ص..ص 155-177

كيفيات التربية المدرسية على قيم المواطنة في ظل المبادئ التي تحملها الدول العربية المتجهة نحو الديمقراطية من أجل تحقيق التكامل المجتمعي

Modalities of school education on the values of citizenship in light of the principles carried by Arab countries moving towards democracy in order to achieve societal integration

زهية شويشي	نورة دريدي
جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2- (الجزائر)	جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2- (الجزائر)
tahahatemtaha39@gmail.com	noradridi7@gmail.com

تاريخ الاستلام: 20/.05/.2021 **تاريخ القبول: .18/..12/.2021**

ملخص:

تناقش هذه الورقة البحثية موضـــوع التربية على المواطنة من خلال الأدوار التي تقوم بها الأنظمة التعليمية والتربوية في العالم العربي، وسـيركز موضـوعنا على فكرة تثمين وتعزيز إدماج ثقافة المواطنة في الحقل التعليمي وترسـيخها خاصـــة وأنها أصـــبحت مطلب من مطالب الديمقراطية التي تحاول الدول العربية الانخراط فيها،وفي ظل التحديات التي يفرضـــها النظام العالمي الجديد، وهي محاولة تســتخدم على صـــعيد المناهج التعليمية للاســتجابة للمتطلبات الاجتماعية والقيم الثقافية وطموحات المواطنين، وذلك من خلال ترســـيخ ثقافة المواطنة عبر التربية الشـــاملة، مع تأطير كل ذلك داخل الفضـــاء الثقافي المجتمعي والذي يطلق عليه تسـمية المدرسـة، لكن لكي يتحقق ذلك لابد من اعتماد المدرســـة في الدول العربية على فلســـفة تربوية تقوم على برامج ومناهج حية تســـتهدف ترســـيخ أخلاقيات وسـلوكيات المواطنة الحقة، والتي تظهر أثارها الإيجابية في حياة أفراد المجتمع، ونسـعى هنا إلى تبيان العلاقة بين فكرة التربية على المواطنة باستخدام مناهج تتماشى ومسارات التطور العلمي للارتقاء بإنسانية المواطن المتعلم، فهل فعلا أسهمت المناهج التعليمية في البلدان العربية من تحقيق التربية على المواطنة.

كلمات مفتاحية: (التربية، المواطنة، الديمقراطية، الأنظمة التعليمية، البلدان العربية).

Abstract:
This research paper discusses the topic of citizenship education through the roles played by the educational and educational systems in the Arab world, and our topic will focus on the idea of valuing and promoting the integration and consolidation of the culture of citizenship in the educational field, especially since it has become one of the demands of democracy that Arab countries are trying to engage in. The challenges posed by the new world order, which is an attempt to be used on the level of educational curricula to respond to the social requirements, cultural values and aspirations of citizens, by consolidating the culture of citizenship through comprehensive education, while framing all of this within the societal cultural space called the school, but in order to achieve this. The school in the Arab countries must rely on an educational philosophy based on live programs and curricula aimed at consolidating ethics and true citizenship behaviors, which show their positive effects on the lives of community members, and we seek here to clarify the relationship between the idea of citizenship education by using curricula that are in line with the scientific development paths to advance the citizen's humanity The learner, so did the educational curricula in the Arab countries really contribute to achieving pain education? And national.

Keywords:
Education, citizenship, democracy, educational systems, Arab countries.

مقدمة:

ومما لا شك فيه بأن المدرسة نصت في إطارها النظري على مجموعة من المبادئ والاهداف التي سعت من خلالها إلى ترسيخ مبادئ المواطنة عند الناشئة من المتعلمين، وهو ما يظهر جليا من خلال الاختيارات والابعاد الهوياتية الوطنية، فقيم الهوية تعني ضمان التحكم في اللغات الوطنية، وتثمين الإرث الحضاري، من خلال معرفة تاريخ وجغرافية الوطن، والارتباط برموزه الروحية والثقافية. كما أن المواطنة تعمل على تنمية معنى العدالة الاجتماعية من تضامن وتعاون وتدعيم لمواقف الانسجام الاجتماعي.[1]

إن التلازم بين التربية على المواطنة والديموقراطية مسألة بديهية لا تحتاج إلى برهان، وإن بين النظام السياسي الديموقراطي والتربية على المواطنة علاقة تشارط، بمعنى أن النظام الديموقراطي شرط لازم لاستقامة معنى التربية على المواطنة وإدخالها كمادة تعليمية في المناهج التربوية، وهي بدورها شرط لازم لاستمرار هذا النظام وديمومته، ولتمكنه من

[1]- مسرحي، فارح، (2017)، المواطنة والأنسنة، الجزائر، منشورات الوطن اليوم، ص27.

التجدد. من الواضح في هذا السياق أن الأنظمة السياسية غير الديموقراطية، كالأنظمة القائمة على الرابطة الدينية، أو على رابطة القومية التاريخية العنصرية أو على نظام الحزب الواحد المبني على إيديولوجية قائمة على حقيقة كلية ومطلقة، أو الأنظمة الفردية الاستبدادية بمختلف أشكالها ومرجعيتها التأسيسية، لا تحتاج في سيرورتها إلى التربية على المواطنة لأن هذه الأنظمة تتناقض مع مفهوم المواطن وتحاربه وتلغيه، وذلك لسبب واضح وصريح هو أنه يلغيها. وطالما أنه ليس من هدفنا في هذه الدراسة أن نعالج كيف يصبح المجتمع السياسي دولة ديموقراطية، أو كيف يتحول نظامه السياسي القائم إلى نظام ديموقراطي، فإننا ننطلق من واقع مجتمع نفترض أنه مجتمع ديموقراطي، ونبحث في إطار بنياته ومؤسساته عما تكتمل به عناصر التربية على المواطنة وشروطها. والمدرسة هي على رأس تلك المؤسسات[2].

فبالذهنية الديموقراطية ومنطقها نقول إن الهدف من التربية عموما وبكامل معناها هو بناء عالم إنساني قائم على الروح الاجتماعية، والحق بالاختلاف، والحرية، والمساواة، والسلام بين أفراد الشعب الواحد داخل الدولة الواحدة، وبين شعوب العالم كافة. وفي سبيل هذا الهدف تلعب المدرسة الدور الرئيسي التي يتعلق بنجاح هذا المشروع. من هنا نستطيع أن نتبين حجم التحديات المفروضة عليها تجاه ما يستلزمه مبدأ المشاركة بين مؤسسات الدولة وقوى المجتمع في السيرورة الديموقراطية. ولن تستطيع المدرسة رفع هذه التحديات إلا إذا كانت هي نفسها مؤسسة ديموقراطية وتعليمها ديموقراطي. فكيف تكون التربية على المواطنة مشروعا من أجل الديموقراطية وبأساليب ديموقراطية؟ وهو ما يطرح سؤال حول ماهية التربية؟ سنحاول الإجابة عليه لاحقا، قبل ذلك لابد من توضيح شكل الارتباط الوثيق بين المواطنة والديمقراطية فلا يمكن تصور نظام شمولي دكتاتوري يطبق قيم المواطنة، فالمواطنة تعني الحرية بمفهومها الشامل" أي حرية الأفراد في التعبير عن آرائهم وحقهم في ممارسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحقهم في حرية التفكير والابداع والمشاركة في صنع القرار وتحقيق العدل والمساواة لجميع أفراد المجتمع دون تمييز".[3]

إن العلاقة متبادلة ومتداخلة بين المواطنة والديمقراطية والانتماء، فالعنصر الأساسي في مفهوم المواطنة، هو الانتماء الذي لا يمكن أن يتحقق بدون تربية على المواطنة، وقيم المدنية فهي ضرورية لتحقيق المواطنة، وهنا نستنتج بأن روح الديمقراطية هي المواطنة فلذلك يجب أن نعي حقيقة المواطنة التي هي القلب النابض لمفهوم الديمقراطية.[4]

---

[2]- الكواري، علي خليفة، (2001)، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص31.

[3]- نفس المرجع، ص35.

[4]- بدران، شبل، (2006)، مفهوم المواطنة، القاهرة، الهلال، العدد الأول، ص85.

1. فما هي التربية:

التربية بمعناها الواسع تعني كل عملية تساعد على تشكيل عقل الفرد وجسمه وخلقه، باستثناء ما قد يدخل فيه من عمليات تكوينية أو وراثية، وبمعناها الضيق تعني غرس المعلومات والمهارات المعرفية من خلال مؤسسات أنشئت لهذا الغرض، كالمدارس لذلك فإن تعريف التربية يختلف باختلاف وجهات النظر، ويتعدد حسب الجوانب والمجالات المؤثرة فيها والمتأثرة بها.

والتربية الصحيحة هي التي لا تفرض على الفرد فرضا، بل هي التي تأتي نتيجة تفاعل عفوي بين المعلم والمتعلم، ومن التعريفات الشائعة للتربية ما عرفها به أفلاطون بأنها " تدريب الفطرة الأولى للطفل على الفضيلة، من خلال اكتسابه العادات المناسبة، أما ميلتون فإنه يقول" بأن التربية الصحيحة هي التي تساعد الفرد على تأدية واجباته العامة والخاصة، في السلم والحرب بصورة مناسبة وماهرة، أما توماس الاكويني فيقول" إن الهدف من التربية هو تحقيق السعادة، من خلال غرس الفضائل العقلية والخلقية، ويرى هيجل" بأن الهدف من التربية هو تحقيق العمل وتشجيع روح الجماعة. ويرى جون ديوي" أن التربية هي العملية مستمرة لإعادة بناء الخبرة، بهدف توسيع وتعميق مضمونها الاجتماعي. فالتربية عموما تعتبر عملية شاملة تتناول الانسان من جميع جوانبه النفسية والعقلية والعاطفية والشخصية والسلوكية، وطريقة تفكيره وأسلوبه في الحياة، وتعامله مع الآخرين وللتربية مفهوم بالمعنى الاجتماعي حيث تعلم الفرد كيف يتعامل مع مجتمعه، وتعلمه خبرات مجتمعه السابقة، والحفاظ على تراثه لأن التراث هو أساس بقاء المجتمعات، فالمجتمع الذي لا يحرص على بقاء تراثه مصيره الزوال. وبذلك فالتربية بالمعنى الاجتماعي تحرص على تمكين المجتمع من التقدم، وتدفعه نحو التطور والازدهار.[5]

عموما فالتربية ماهي إلا وسيلة للتقدم البشري في كل مكان، وللعملية التربوية ثلاثة أطراف: هي المربي، والمتربي، والوسط الذي تتم فيه العملية التربوية،

وهذا يقودنا للحديث حول المضامين التعليمية التي وضعتها الدول العربية، والتي لا يسعها أن تفي لوحدها بما تستلزمه التربية على المواطنة لبلوغ غاياتها الديموقراطية، إذ من الخطأ البنيوي الفادح أن نتصور التربية على المواطنة مادة تعليمية مستقلة وقائمة بذاتها. فمنها كان مضمونها التعليمي بموضوعاته التفصيلية المتعلقة بالنواحي القانونية

---

[5]- عاصي، بولس، وآخرون (2010)، المواطنة والدولة مقاربات واتجاهات، بيروت، منتدى الفكر العربي، ط1، ص51.

والسياسية والاجتماعية وغيرها شاملا ووافيا بالمتطلبات المعرفية، ومهما بلغت علامة التلميذ على هذه المادة جيدة أو ممتازة، فإن شهادة الامتياز المعرفي لا تصنع المواطنين. إن التربية على المواطنة مشروع شمولي يتناول مؤسسة المدرسة بكليتها بحيث يتداخل مع المنهج التعليمي بجميع مواده، وطرائق التدريس المعتمدة، وأنماط السلوك الإداري وأصوله في تعامل المسؤولين مع التلاميذ داخل مؤسسة المدرسة. بالإضافة إلى ما يفرضه من إجراءات تنظيمية ومبادرات جماعية تتعدى وظيفة المدرسة التلقينية بصورة واسعة. وهذا ما يؤدي بنا إلى القول بأن التربية على المواطنة تتم من خلال كلية من الإجراءات الدينامية المتكاملة والهادفة إلى تكوين المواطن. إنها سيرورة ديموقراطية متعددة المسارات التربوية. والتي تتضح معالمها في المقومات الأتية:

2.ضرورة الإحاطة المجتمعية بجميع المواد التعليمية:

تلح النظريات التربوية المعاصرة على إلغاء الحدود بين التربية على المواطنة والمواد التعليمية الأخرى، هذه الحدود التي كانت قائمة تقليديا بين "التربية المدنية" وغيرها من العلوم المدرجة في المنهج التربوي العام. ويبني هذا المشروع أطروحته على نظرة بيداغوجية تتناول "التربية على المواطنة" من زاويتين: فمن الزاوية الأولى تتناولها كمادة تعليمية تحتوي على محاور وموضوعات وأنشطة ذات الصلة وتستغرق مدة تدريسها عددا معينا من الحصص في البرنامج الأسبوعي، أما من الزاوية الثانية: فتتناولها من جهة ما هي كيفية وجود الإنسان في الجماعة وفي المجتمع فباعتبارها مادة تعليمية، ينبغي الحفاظ عليها بدون شك وتكريسها في المنهج التربوي كضرورة قائمة بذاتها. إلا أن حصرها بهذه الحالة والصفة يجعلها ناقصة ومقصرة عن تحقيق غايتها، لأن كيفية الوجود لا تتجزأ بحيث تكون أداة نستخدمها أو نحتفظ بها بحسب الحاجة والطلب، إن كيفية الوجود هذه هي المواطنة. إنها الإنسان كله وليست جزءا منه. فبالمنظور الديموقراطي، يستطيع المواطن ألا يتعلم الفيزياء مثلا من دون أن يؤثر ذلك على مواطنته لكن تعليمه الفيزياء يفرض حكما نشوء علاقة بينه وبين المدرس وفعل التدريس من جهة، وبينه مادة الفيزياء من جهة أخرى.[6]

إن هذه العلاقة المتعددة التوجهات، إذا لم تحكمها وترعاها التربية على المواطنة تفقد هذه الأخيرة معناها وجدواها وتسقط غايتها. لذلك فإن التربية على المواطنة تتعدى إطار كونها مادة تعليمية مستقلة، وتتجاوز حدود الحصص الأسبوعية الملحوظة لمحتواها التعليمي، لتحيط بجميع المواد التعليمية الأخرى، وذلك انطلاقا من اعتبارها أن تعزيز

---

[6]- العكرة، أدونيس، (2007)، التربية المواطنية في البلدان المتجهة نحو الديمقراطية، سوريا، .....، ص79.

المعارف العامة الأساسية التي تتضمنها المناهج التربوية، ورفع مستواها العلمي والتثقيفي، وتحسين نوعية اكتسابها وجودته، هي شروط ضرورية ينبغي التربية على المواطنة أن تواكب تحقيقها وأداءها لضمان الاندماج الاجتماعي بين المواطنين بصورة تحول دون نشوء أي نوع من أنواع التمييز بينهم. فينبغي على المؤسسات التعليمية أن تنتقل المعارف والثقافة العامة، وأن تعزز طاقة التحليل والنقد لدى المتعلمين وفق قواعد الديموقراطية ومبادئها، بحيث تحقق لهم ظروف المساواة وتكافؤ الفرص. إن هذا الهدف يشكل جانبا رئيسيا من مهمة التربية على المواطنية في المدرسة، لا سيما من جهة سعيها إلى تكوين مواطنين متساوين، ليس فقط أمام القانون وإنما في كل ما يقدمه المجتمع من منافع ومصالح وإمكانيات تتيح للأفراد الظروف المناسبة للعيش معا، وشروط المشاركة المتكافئة بين الجميع في الحياة العامة. صحيح أن تعليم القيم والمبادئ الأخلاقية، وقواعد السلوك المدني، والتعريف بمؤسسات الدولة ودستورها وقوانينها وآلياتها هي معارف ضرورية ولا يستغنى عنها في التربية المدنية، غير أن التربية على المواطنة تتطلّب مجالات من المعارف والتصرفات والمواقف والمهارات العملية أشمل وأوسع، بما يجعل تحقيقها مرتبطاً بالمنهج التربوي الشامل بحدّ ذاته، ومتعلقاً بمسؤولية الجميع في المدرسة. فانسجاماً مع هذا المفهوم للسياسة التربوية الديمقراطية، تفرض التربية على المواطنة أن تعنى طرائق التعليم بتنمية الذهنية النقدية لدى المتعلّم وبقدرته على التحليل، من أجل أن يستخدمها لاكتشاف غاية التعلّم بحدّ ذاته، والغاية من تعلّم المواد المدرجة في برنامجه، فيستخرج منها مغازيها، ويوظف منافعها في قبول الآخرين والتعاون معهم ومشاركتهم في وضع المكتسبات العلمية والمعرفية والقيمية بخدمة المصلحة العامة، أكان ذلك خلال تواجه في المدرسة أم بعد خروجه منها إلى ميادين الحياة العامة في وطنه.[7]

3. أهمية الإحاطة بالعلاقات البنيوية:

بما أن التربية على المواطنة تخيّم بأهدافها وغاياتها على مجرى الحياة العامة داخل المدرسة، فإن عملية التربية والتعليم تحصل ضمن منظومة من العلاقات والروابط المتعددة الاتجاهات مما يجعل التربية على المواطنة ضرورة لابد من العمل على نسجها بصورة، يساعد على سلامتها وتماسكها.

فمن جهة العلاقة بين التلاميذ تبيّن لنا النظرة إلى هؤلاء من جهة كونهم مواطنين أحراراً أن انتسابهم إلى المدرسة التي سيقضون فيها القسم الأكبر من وقتهم اليومي خلال الأسبوع، لم يحصل عموماً بإرادتهم أو باختيارهم الحرّ وإنما بإرادة أهلهم ومشيئتهم. إن هذا الوقت يشكّل مادة فائقة الأهمية تستخدمها المدرسة الديمقراطية للقيام بعمل تربوي يلعب

---

[7]- المرجع السابق، ص81.

دوراً حاسماً في تدريب التلامذة على الانخراط في الحياة الجماعية المدرسية التي يجري تنظيمها وإدارتها كصورة مصغّرة عن حياة المجتمع الأكبر. أما موضوع الاهتمام في هذا المجال فهو الجواب على السؤال: كيف نستعيد للتلميذ شعوره بالحرية الشخصية التي لم يستطع استخداما في اختيار مدرسته ورفاقه، وظروف حياته الجديدة بقواعدها المفروضة عليه فرضا؟ إنّ الشعور الأول الذي يواجه التلميذ من خلاله رفاقه وجميع "سكان" المدرسة الذين لم يكن له إرادة باختيارهم هو اعتبارهم عوائق في سبيل ممارسة حريته الشخصية. هنا يدخل دور المدرسة في تعاملها مع هؤلاء التلاميذ وفي جميع المراحل بذهنية التربية على المواطنة، انطلاقاً من ثلاث مسلمّات: أولاها الاعتراف المسبق بمعطى حرية التلميذ الشخصية، وثانيها التأكد على أن هذه الحرية هي الخاصة الرئيسية من خصوصيات الديمقراطية، وثالثها التعامل مع تلك الحريات على أساس ما تفرضه المسلّمتان الأوليان من قيم وقواعد للسلوك العام. وعليه فإن المدرسة الديمقراطية هي وحدها التي تستطيع أن تضمن قيام علاقات بين الأفراد مبنيّة على مبدأ الحرية الموجّهة بمبدأ التبادل، وذلك بالعمل على تعريف التلميذ بأن ممارسة الحرية الشخصية مع الجماعة تفرض عليه واجب احترام حرية زميله الآخر، وحريات الآخرين جميعاً. وهذا ما يجعل التلميذ يدرك أن هناك ممنوعات من شأنها، في حال إهمالها أو تخطيها أن تلغي الحرية الشخصية لكل فرد، واستتباعاً حريته الشخصية هو نفسه.[8]

فالتربية على المواطنة في المدرسة الديمقراطية تعنى بتطبيق القوانين وقواعد السلوك، لا كهدف قائم بذاته ومطلق، بل كوسيلة تربوية وضرورية لقيام حياة اجتماعية حرّة، بحيث يصبح وجود الآخر شرطاً لممارسة الحريات الشخصية بالتبادل والتضامن. من هنا يستوعي التلميذ معنى الحرية الجماعية ومستلزماتها وشروطها على الصعيد الفردي. ولكن احترام القوانين والأنظمة يقتضي أيضا من كل فرد، ليس معرفتها فقط وإنما أيضا التمكّن من المشاركة في إنتاجها والإسهام في إجراءات تطويرها وتغييرها. إن دور المدرسة الديمقراطية يكمن في استيعاب أهمية هذا الأمر وفي وضع الآلية المناسبة لتحقيق مقتضيات أضف إلى ذلك أن الحرية الشخصية تشكّل لدى المتعلّم دافعاً جوابياً يحثه على الاستقلال والتصرّف الذاتي بأفكاره وأفعاله، أي أنها مصدر خلق وإبداع ينبغي تنميته في سياق العلاقات بين الأفراد، بحيث تتراجع أنانيتهم ويتضاءل تأثيرها في مقابل تنامي الثقة بالآخرين وبالمحيط الاجتماعي الذي يشكّل في الوقت نفسه الحيّز الطبيعي لأفعالهم الإبداعية ووضوح أهدافها. ولكي تتبني هذه الرابطة الاجتماعية بين الفرد والآخرين بصورة متينة ومتدرّجة عبر مراحل التعليم المدرسي، تفرض التربية على قيم المواطنة أن يكون تدريس جميع المواد التعليمية في خدمة

---

[8]- المرجع السابق، ص93.

هذا الهدف لأنها تشكّل بمجموعها – وكل مادة على طريقتها – وسائل تدريب على الاستقلالية بالتعلّم والمعرفة واستخدام العقل استخداماً شخصيا.[9]

ومن جهة العلاقة مع المعارف وفعل تعليمها، فإن التربية على المواطنة تتحقق بواسطة فعل التعليم بحدّ ذاته، مهما كانت نوعية المواد التعليمية وموضوعاتها، ابتداء من الرياضيات والعلوم الدقيقة وانتهاء بالنشاطات الرياضية. ففي المدرسة الديمقراطية يتساوى المعلّمون والإداريون والتلاميذ في المواطنة، وهذا يعني أن التعامل مع التلميذ هو تعامل بين مواطن ومواطن آخر في بيئة اجتماعية مدرسية تستوفي شروط المواطنة وتمارس مبادئها. فالتلميذ مواطن مستوفي لشروط المواطنة. واستعداداته للاستنارة جاهزة. وبالتالي فإنه يتمتع ليس فقط بحق التعلّم، وإنما أيضا بحق إبداء الرأي والتعبير والتساؤل والفهم والتفاهم. إذ ينبغي ألا ننسى أن التلميذ لا يتعلّم لوحده في المدرسة بل يتعلّم بالتفاعل والتواصل مع شركائه في المواطنة (تلاميذ ومعلمين).

إن هذا الجانب في مقاربة عملية التعلّم التشاركية يجعل من وظيفة التعليم والتربية وظيفة مبتورة عن مبدأ المواطنة في حال تغييبها لمبدأ التكلّم والاستماع، الحوار وتبادل الأفكار. لا يصبح المواطن مواطناً بدون الاستناد إلى الآخر، وهذا يعني في هذا السياق أن التلميذ المواطن ليس عليه أن يستمع فقط بل على الآخرين أيضا أن يستمعوا إليه، تلاميذ ومعلمين. إن التربية على المواطنة تعتبر أن ممارسة التلامذة لحقهم في الكلام والمحادثة والتعبير هي شرط أساسي من شروط تعلّم الديمقراطية، لأن الحياة في المجتمع تفرض على المواطن أن يعرف كيف ينظّم كلامه ويضبطه ويحسن بواسطته صياغة أفكاره بدقة تضمن جودة تواصله مع الآخرين. ولا يمكن التربية على المواطنية أن تحقق أهدافها ما لم تلحظ المناهج التربوية حيّزاً كافياً من الوقت والوسائل من أجل تمكين التلامذة من ممارسة هذا الحق. إن ما من شأنه أن يلغي دور التربية على المواطنية في المدرسة وفي المناهج التعليمية إلغاء تاماً هو حصر حق التكلّم داخل الصفوف بالمعلمين وحدهم بحجة ضيق الوقت، أو منع الفوضى، أو كثرة عدد التلامذة في الصف الواحد، فالتفكير معاً يقوم على الحوار بين الأطراف من أجل التوصل إلى الحقيقة. والحوار يقوم على مبدأ المبادلة في الاعتراف بشرعية الاختلاف بما يؤدي إلى التوافق حول حقيقة معيّنة تشكّل العنصر المشترك بين المختلفين وتبرّر هدف وجودهم معاً. أما من جهة اشتغال المؤسسة المدرسية فإن التربية على المواطنية تفرض ضرورة تعزيز المشاركة الطلابية في حياة المؤسسة التي ينتسبون إليها ويكوّنون جسمها الاجتماعي. إن هذه المشاركة تستند إلى حقوق التلامذة بجملة من الحريات الأساسية

---

[9]- المرجع السابق، ص100.

التي يتمتع بها المواطن، وعلى رأسها حرية الاستعلام، وحرية التفكير والتعبير، وحرية تأسيس الروابط واللجان، وحرية المشاركة في الاجتماعات، وحرية التأليف والنشر، ويجري كل ذلك بمقتضى ما تحدده قوانين المدرسة المنسجمة مع القوانين والتعليمات التي تفرضها مرجعيات المدرسة في النظام السياسي القائم في الدولة.

فالمدرسة الديمقراطية تستجيب لحق التلاميذ بالاطلاع على قوانين المدرسة ونظامها المؤسسي وعلى آلية اشتغالها من خلال أجهزتها الإدارية والتعليمية والمالية، وتتيح لهم فرصة التعبير عن آرائهم وتقديم اقتراحاتهم ومطالبهم من خلال تنظيم مختلف الأنشطة، كاختيار مندوبي الصفوف، ولجنة الطلاب العامة وإصدار المجلات والمنشورات بإشراف المسؤولين والمتخصصين، بما يتيح للتلاميذ فرصة الاعتياد على ممارسة حقوق المواطن وواجباته. إن أسوأ ما يحصل في بعض المدارس هو غياب المجالس الطلابية ومندوبي الصفوف، أو استخفاف الإدارات بهذا النوع من التمثيل الطلابي، أو ما شابه ذلك من وسائل التعبير والاستماع والتفاعل بين التلامذة والمعلمين والقائمين على إدارة المدرسة. فمن المستحيل أن يتخرّج التلاميذ مواطنين من مدرسة تمارس القضاء على المواطنة بقمع المواطن، وهضم حقوقه بالمنع والفرض والإكراه. إن التربية على المواطنة تفرض على أجهزة المدرسة ومسؤوليها أن يطابقوا بين القيم والمبادئ التي يعلّمونها، وبين أفعالهم وتصرفاتهم اليومية داخل المدرسة وخارجها.

4. العائلة ودورها في تجسيد المشروع التربوي:

تقتضي التربية على المواطنة ألا تقتصر العلاقات داخل المدرسة على التلاميذ ومعلميهم والإداريين فيها، بل ينبغي أن ينخرط أيضا في المشروع التربوي العام جميع الأطراف المعنيين به لاسيما الأهل وأولياء التلاميذ، بالإضافة إلى أطباء المدرسة والمرشدين الاجتماعيين والنفسانيين، والعمال والموظفين بحيث يكون لجميع هؤلاء دور في مسار العملية التربوية بوصفهم مساعدي مربين يقومون بدورهم المحدد ضمن قواعد وآليات مكرّسة في المنهج التربوي العام. أما الغاية من هذا الإجراء فهي توسيع دائرة الرأي العام المدرسي وتنويع عناصره، بحيث يصبح صورة مصغّرة عن الرأي العام داخل المجتمع الأكبر. فلا شكّ في أن الأهل هم مربو أبنائهم الرئيسيون، وعلى المدرسة أن تعترف لهم بهذه الصفة، تتعامل معهم على أساسها وتكرّس لهم موقعاً متلائماً في هرمية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمصلحة المدرسية العامة. إن وجود الأهل كأعضاء في الجسم المدرسي تحققه لجنة الأهل، أو لجنة أولياء التلاميذ، باعتبارها حلقة رابطة بين أهالي التلاميذ والإدارة المدرسية وأجهزتها. ولكي يستطيع هذا الربط بين الأهل وأجهزتها المدرسية أن يؤدي دوره الديمقراطي في فعل التربية ينبغي على إدارة المدرسة أن تتفاعل بإيجابية واقتناع مع لجنة الأهل، بحيث لا تكون هذه

الأخيرة شكلاً صورياً وفارغاً من المهمات والصلاحيات التربوية الهادفة، ولا أداة طيّعة بيد الإدارة تستخدمها لتغطية قراراتها وإجراءاتها الذاتية بغطاء ديمقراطي زائف. وبالمقابل، فأن على أعضاء لجنة الأهل أن يستوعوا أهمية الدور المطلوب قيامهم به وغايته الديمقراطية، فلا يستخفّون به من جهة، ولا يتجاوزون حدود صلاحياتهم أو يدّعون معرفة ما لا تعرفه المدرسة من جهة أخرى. فهناك واقع معروف وفائق الأهمية والخطورة يفرض نفسه على مؤسسة المدرسة في جميع دول العالم لكن سبل التعامل معه تختلف باختلاف المستوى الثقافي العام في كل مجتمع ومكانته في السلم الديمقراطي، وإننا نجد من الضروري الإشارة إليه في حدود ما يتحمّله سياق هذه الدراسة. فالسياسات التربوية التي تعتمدها الدولة تتبني وتتأسس على القيم. وطالما أننا ننطلق في دراستنا هذه من الدولة الديمقراطية فإن قين العدالة والحرية والتضامن هي التي توجه النظام التربوي في هذه الدولة. ولكن ماذا يجري في الواقع؟ من الواضح اليوم أن الدول التي هي في طور التحول نحو الديموقراطية، أي الدول العربية، إنما تجد نفسها في قلق المواءمة بين جملة من القيم المتواجهة: بين القيم التقليدية النابعة من تراثها وهويتها التاريخية، والقيم المفروضة بحكم تطلعاتها المستقبلية نحو تطوير وضعية المواطن والدفع بالديموقراطية إلى الأمام داخل مجتمعها. فما هي القيم التي تثبتها المدرسة وتنشرها بين مواطني المستقبل؟ كيف تختارها؟ وما هي الشروط التي تحقق تقدما في عملية المواءمة بين هذين القطبين من القيم، بحيث لا يتولد انفصام حاد بين جيلين متصارعين إلى درجة التفكك وانهيار مرجعية القيم داخل المجتمع؟ لا شك في أن حل هذه المشكلة متعلق بجميع مصادر القرار والرأي في المجتمع، ولكن المدرسة في الإطار الأقدر على استيعاب مجريات الصراع بين القيم وتوجيهها نحو الحوار بهدف المصالحة بين الأجيال. لذلك بمقدار ما تكون مشاركة الأهل في العملية التربوية داخل إطار المدرسة ضرورية هي أيضا. ويجب أن تحصل هذه المشاركة من خلال أطر تنظيمية محددة الأهداف ولقاءات دورية تصلح للحوار والنقاش العام حول القضايا والمشكلات الاجتماعية المنعكسة على مجرى الحياة المدرسية وسلوك التلاميذ. إن الدور الديموقراطي الذي تؤديه هذه الاجتماعات واللقاءات متعدد الوظائف:

1- إشراك أوسع شريحة ممكنة من الفئات والأوساط الاجتماعية المكونة لواقع المجتمع الخارجي الأكبر

2-تمثيل أوسع تنوع ممكن من المواقف والاعتبارات القيمية، من أشدها محافظة إلى أكثرها انفتاحا وتقبلا للموجات الحداثية.

3- تكوين مرجعية اعتبارية ضابطة لدخول القيم الجديدة إلى المجتمع المدرسي بما يتيح لعملية التثاقف أن تحصل بوتيرة نمو طبيعي مسند إلى الحاجات الفعلية والضرورية، دون تسرع أو انفلات يؤذيان وحدة الحياة العامة وشروط الانتماء.

4- نقل صراع الأجيال من الميدان الخاص بمعاييره الشخصية والذاتية ووسائله الكيفية، إلى الميدان العام المنظم بالمعايير المرجعية ووسائله الديموقراطية.

ولكي يكون هذا المسار التربوي الديموقراطي مكتمل الجوانب والعناصر يفرض على المدرسة أن تضع لنفسها مشروعا للتربية على المواطنة متكاملا، له أهدافه وبرنامجه العملي الموازي للبرامج التعليمية، وله نظامه وقواعد عمله وآلياته التطبيقية، وينضم إلى جانب الأهل والعاملين في المدرسة ممثلين عن المرجعيات المدنية والدينية والأمنية العاملة في المجتمع المحلي القائمة فيه المدرسة، بحيث ينخرط جميع هؤلاء في مشروع التربية على المواطنية وتفعيل ديناميتها، كل منهم بحسب اختصاصه وكفاياته وإمكانياته الشخصية. ومن أجل أن يبلغ هذا المشروع غايته ويحقق أهدافه التربوية يقتضي أن تناط إدارته بهيئة خاصة ومنتخبة تعمل بإشراف المدرسة ومشاركتها وفق أصول وممارسات وإجراءات ديموقراطية. إن بإمكان هذا المشروع أن يكون محركا أساسيا من محركات التربية على المواطنية في مؤسسة المدرسة بشرط أن يكون تكوينه وهيكلته وإدارته مبنية على نظام داخلي يحترم القيم المؤسسة للديموقراطية.[10]

5. ما مفهوم المواطنة:

تشكل المواطنة تسمية لعلاقة معينة بين الإنسان وبيئته والمقصود علاقته بباقي البشر، وهي علاقة يهدف البشر من خلالها العمل على تكوين شخصيتهم حسب ما يتراءى لهم وليس بحسب ما يفرض عليهم، وبهذا المعنى فإن المواطنة تشكل علاقة البشر بالأمة هذه العلاقة تمثل إضفاء ا لطابع مؤسس لعلاقة الإنسان بالحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والحقوقية وهي تلك العلاقة التي يقومون هم أنفسهم عبر مواطنتهم بتحديد أشكالها .

ومن ثم فإن الأمة هي الجماعة الاجتماعية القادرة على تقرير مصيرها بنفسها على المستوى السياسي والديمقراطي، أي الجماعة التي يشترك الناس كلهم ضمنها في تحديد القواعد التي تحكمهم جماعيا وتدل على سيادتهم لأنفسهم. وهو تحديد ذو سيادة لأن المواطنة لا تمنح للناس من جانب طرف ثالث بإمكانه تجريدهم منها أو إثقالها بالشروط بل هو تحديد جماعي لأن المرء لا يمكنه أن يكون مواطنا بمفرده بل بالاشتراك مع باقي الأفراد، إذ ليست هناك مواطنة دون تشارك في المواطنة والحال أن التشارك في المواطنة هو بالفعل أسلوب من أساليب التعبير في جوهر المواطنة والتي تعني سلطة مشتركة وذات سيادة. فالمواطنون الشركاء إذ يتداولون الأمور فيما بينهم إنما يعتبرون بالضرورة شركاء في

[10]- محسن، مصطفى، (2004)، إشكالية التربية على المواطنة، المغرب، مجلة عالم التربية، العدد 15، ص246.

التمتع بالسيادة. وإلا فلن تكون هناك مواطنة بل مجرد دعوة للإدلاء بالرأي وإلى مشاركة وتشاور وتنسيق وهي أمور لا تعدو أن تكون مجرد إفرازات غير مؤكدة ناتجة عن المواطنة.[11]

من جهة ثانية المواطنة هي المسؤولية التي يتحملها أفراد أمة من الأمم بعضهم اتجاه بعض وأيضا اتجاه أنفسهم. في تكوين هذه الأمة عن قصد وفي أن يحددوا بشكل مباشر أو غير مباشر الشكل الديمقراطي الذي سوف يحكمهم ويتميز بالسيادة، إلا أن التوصل لهذا التعريف هل يعني أنه نتيجة ختامية لفهم المواطنة؟ بل لفهم المواطنة يتعين إبراز مكوناتها وعناصرها وشروطها التكوينية حتى يمكن فهمها فهما واضحا.[12]

6. ما شروط المواطنة :

خاصة وأنها ترتبط بفكرتين أساسيتين فكرة الحرية وفكرة المساواة، إلا أن فكرة الحرية لا تعني حرية العبودية "أي حرية العبد الهارب من سيده " فهي لا تشكل هروبا ولا تملصا ولا فرارا بل هي مسؤولية تتحملها الذات اتجاه نفسها، وهي مسؤولية لا تتمثل في عمل ما يريده المرء بقدر ما تتمثل في القدرة على عمل ما يجب على المرء فعله، وهذا ما أصطلح عليه مونتيسكيو لأول مرة في الصيغة السالفة وما أكد هذه المسؤولية ما جاء في المادة الأولى من إعلان حقوق الإنسان والمواطن والذي ينص على أن جميع الناس أحرار ومتساوين في الحقوق .

من ناحية ثانية ليست المساواة في الظروف والتي سوف يتم المطالبة بها فيما بعد كما أعلن عن ذلك ألكسي دو توكفيل بل هي المساواة في الحقوق، وهذه المساواة خلافا للمساواة في الظروف لا تمنع الحرية من إنتاج الفوارق الجوهرية التي تترتب على ممارستها، وبالتالي هي حرية شخصية، حرية الفرد في أن يتخذ قراره بنفسه فيما يتعلق بأهدافه وبالأساليب التي يجب عليه استخدامها لتحقيق تلك الأهداف والمساواة التي شكلت فكرة أساسية بالنسبة للمواطنة وهي ليست بالفكرة الحديثة بل هي فكرة قديمة عبرت في وقتها عن حرية المشاركة السياسية التي يمكن للناس بفضلها أن يشاركوا في السلطة وأن يتخذوا قرارات، والإيجابي أن المحدثين لا يرفضون تماما حرية القدماء بل عملوا على تفعيلها بشكل غير مسبوق وجذري، والواقع أن ارتباط الحريتين إحداهما بالأخرى وبارتباطهما سويا بفكرة المساواة في الحقوق

---

[11]- الكواري، مرجع سابق، ص177.

[12]- المرجع نفسه، ص178.

سوف يسمح لهما بهدم مجتمع النظام القديم عبر ثورة غير مسبوقة سوف تستوعب روحها في غضون قرن في كل أوروبا ثم العالم بأسره.[13]

وفي هذا السياق تصور الإنسان نفسه ككائن مفكر من حيث الجوهر وبالتالي كائن حرا تجاه جميع الأعراف التي لا يجد عقله مبررا لها. ولأن الإنسان تصور نفسه مفكرا ومتمتعا بالسيادة وبالكمال المطلق فإنه تصور نفسه بالضرورة وهو في العالم مثلما يفكر في العالم.

ومن خلال عقله النقدي يمكنه إذا أن يحكم على العالم ويقوم بتفكيكه ثم بإعادة بناءه، وهكذا فإن روح الحرية أرادت أن تجعل من الإنسان " سيد ومالك العالم " وهذا ما تحقق بحيث أصبح الإنسان يحكم العالم بإرادته ومشيئته ومن ثم فإن الثورة برمتها مستنبطة من "الكوجيتوإيرجو سوم"[14] أنا أفكر إذا أنا موجود والذي أعلنه(رونيه ديكارت) فالثورة إسقاط عملي لهذا الكوجيتو وانطلاقا من هذا أصبح الناس ينظرون إلى نظام الأمور السياسية والاجتماعية و كأنه لابد و أن يكون النتاج الذي لا يمكن الفرار منه لضرورة تاريخية أو طبيعية أو مفارقة و مجاورة للطبيعة . ليس لهم سيطرة عليها، وإذا تصوروا أنفسهم وكأنهم بحكم الطبيعة أحرارا من الأعراف الاجتماعية القائمة لاسيما وأن ازدواجية حالة الطبيعة والحالة الاجتماعية تفترض أن الناس أنفسهم هم الذين يحققون التحول من حالة إلى أخرى. وهذا يسمح لهم بأن يعيدوا بأنفسهم تأسيس هذه الأصرة السياسية والاجتماعية بحسب مشيئتهم. لكن بتعريفهم لجوهرهم ولطبيعتهم ولحقوقهم بالإحالة إلى حالة طبيعية كهذه، تصوروا أنفسهم أحرارا من حيث الجوهر وعندئذ صار بوسعهم أن يفترضوا أنهم قد أسسوا هذا المجتمع بفضل حريتهم الجوهرية، وبفضل استقلالية مشيئتهم معتمدين في هذا التأسيس على اتفاق مشترك فيما بينهم بنوا عليه مجموعة قوانين من نوع خاص، وكذا عقود من نوع خاص على رأسها العقد الاجتماعي الذين قاموا هم أنفسهم بتحرير جميع بنوده والتي تجعل منهم على المستوى الحقوقي أحـرارا متساوين.[15]

7. مفهوم التربية على المواطنة :

تهدف التربية على المواطنة إلى تكوين الفرد المواطن، المتشبع بقيم المواطنة التي تحدد حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وواجباته اتجاه المجتمع الذي ينتمي إليه، مما يجعله على استعداد تام للدفاع عن ذلك

---

[13]- العقون، كمال الدين، (2000)، دور المناهج التربوية في غرس قيم المواطنة الجزائر نموذجا، الجزائر، ص30.

[14]- المرجع نفسه، ص32.

[15]- خضر، لطيفة ابراهيم، (2000)، دور التعليم في تعزيز الانتماء، القاهرة، ب د ن، ص33.

المجتمع ضد كل من يهدد بقائه واستمرار وجوده، ولن يكون ذلك إلا بترسيخ تلك القيم في وجدانه بواسطة التربية والتعليم، لتظهر في شكل يعبر عن روح المواطنة الصالحة" إن التربية على المواطنة تعني بناء الانسان الحر الديمقراطي، الذي يمتلك القدرة على المشاركة في الحياة السياسية مشاركة فاعلة، وحيوية، وبالتالي فإن هذا الانسان لا يولد في المصادفات التاريخية العابرة، ولا يوجد في فراغ اجتماعي، بل هو الإنسان الذي يتوجب على التربية أن تقوم بإعداده وتحضيره إنسانيا، بالمشاركة الحرة في صنع المصير الاجتماعي للمجتمع...[16]فمن غير التربية على الديمقراطية كحال البلدان العربية، يتحول المواطنون إلى مجرد رعايا وأفراد وحتى رعاع، لا يمتلكون مصيرهم السياسي، وغير قادرين على المشاركة في الحياة الاجتماعية والمساهمة في الشأن العام هذه المعطيات تنطبق تماما على معظم اللبدان العربية والتي تحكمها أنظمة سياسية مستبدة تتفرد لوحدها في اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بحياة الفرد العربي، بحيث لا تسمح للمواطن العربي بالمشاركة الفعلية في اتخاد القرارات حتى في أبسط أوجهها.[17]

ما أفقد الشعوب العربية الثقة في تلك الأنظمة انطلاقا من المدرسة والتي من المفروض هي أول من يؤدي دور التربية على المواطنة، كون التعليم يساعد المتعلم في بناء شخصيته التي تعبر عن ثقته في نفسه، لمواجهة كل أشكال التمييز والاستعباد، وأن يكون له دور في تقرير شؤون مدرسته أولا ومجتمعه ثانيا كون التربية المواطنية كما يسميها بعض العلماء ماهي سوى أسلوب يساعد في تطوير جودة الحياة في المجتمع الذي يعيش فيه الانسان.[18]

8. أسس ومبادئ التربية على المواطنة:

إن اختيار التربية على المواطنة ليس اختيارا تربويا فحسب، وإنما هو توجه استراتيجي يندرج في سياق بناء مجتمع ديمقراطي، وتنمية روح المواطنة والسلوك المدني لدى كل مواطن، وتعد العولمة تحديا للمجتمعات العربية، فوسائل الاتصال كأحد مظاهر العولمة، والانفجار المعرفي حولت العالم إلى قرية كونية صغيرة، وبذلك فقد قزمت من مفهوم المجتمع المحلي القطري للدولة الواحدة، ونشرت بدلا من ذلك مفاهيم المجتمع الإنساني والقانون الدولي...إلخ"، حيث اخترقت الحدود القومية، ووضعت حدود خاصة تخدم مصالحها، لذلك شكلت هذه الظاهرة تحديا للتربية في معظم الدول العربية. فانهيار الحدود الثقافية وسيادة ثقافة الأنترنيت، وانتشر التواصل الإنساني بين الأفراد في مختلف المجتمعات

---

[16]- العقون، مرجع سابق، ص38.

[17]- براسنان، (2017)، إشكالية المواطنة الرعية في التراث السياسي الاسلامي، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، ص164.

[18]- بيومي، غانم، (1998)، النظم السياسية المعاصرة، مصر، دار الشروق، ص28.

بغض النظر عن الجنس، اللون، العرق أو الدين. مما يسر تبادل الأفكار ومهد الطريق إلى إحداث تغيير في معظم المجتمعات الإنسانية والعربية. وتعد التربية الوطنية من الأهداف التربوية العامة التي تسعى إلى غرس قيم المواطنة لدى الأطفال والتلاميذ، وترسيخ انتمائهم لوطنهم من خلال زيادة وعيهم لإيجاد المواطن الصالح الذي يساهم في تنمية مؤسسات المجتمع المحلي، بفاعلية والذي يمتلك القدرة على الحكم على الأشياء وتكوين الرأي الشخصي لهم، وتعتمد التربية على المواطنة على الممارسات والتطبيقات التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني، ككل فهي مسؤولية مشتركة بين هذه المؤسسات كالأسرة والمدرسة وغيرهما.

ومن أجل تدعيم منظومة القيم، وقواعد السلوك الرشيد من خلال التربية على المواطنة، وخصوصا لدى الأسرة باعتبارها اللبنة الأولى للمجتمع، حيث تبدأ عملية التنشئة الاجتماعية، وبذلك فإن المواطنة تحدد علاقة الفرد بدولته، وفق القوانين التي تنظم العلاقة بينهما من حيث الحقوق والواجبات.[19]

وقد تطور مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية نتيجة للتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في معظم الدول العربية، إضافة إلى تأثير العولمة وثورة الاتصالات، لتصبح الديمقراطية إشراك الشعب في حكم، وتحقيق مبادئ المساواة والتعددية السياسية وحقوق الشعب في الحكم ركائز المواطنة المعاصرة والدولة المعاصرة، مما طرح التربية الحقيقية التي أصبحت في مأزق بسبب عدم اهتمام الدول بترسيخ قيم المواطنة في المدارس.

ولأن التربية على المواطنة ترتبط بقيم الحرية والكرامة وترسيخ المساواة والديمقراطية واحترام الاختلاف في مراحل نمو الفرد وتطوره العقلي والوجداني، عبر المؤسسات التربوية والاجتماعية بدأ بالأسرة، ومرورا بوسائل الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني. هذا يدفعنا إلى مناقشة واقع المواطنة في المجتمعات العربية في الوقت الحالي وهل فعلا هناك مواطنة تعبر عما قامت به المدرسة على صعيد تربية وتنشئة المواطن، بحيث أصبح قادرا على أداء واجباته، وتمكن من الحصول على حقوقه المدنية أم لا؟ وبالتالي ساهم في بناء مجتمع الديمقراطية.

9. أبعاد التربية على المواطنة:

للتربية على المواطنة أبعاد متعددة من أهمها:

---

[19]- الجابري، محمد عابد، (1999)، العولمة ومسألة الهوية بين البحث العلمي والخطاب الأيديولوجي، د ب، مجلة الفكر العربي، العدد 22، ص19.

1.9. البعد المعرفي والثقافي:

تعد المعارف جزء هاما في العملية التربوية، حيث تشكل الركيزة الأساسية التي يستند عليها المتعلم، في تنمية مختلف مهاراته، فالقيم الاجتماعية هي ما يتشبع بها المتعلمون أثناء تكوينهم المدرسي، كما تعد المعارف بمثابة المرآة العاكسة للمنظومة الثقافية والاجتماعية المكونة للوحدة الوطنية بكل تجلياتها، والتي تسهم في تفعيل قيم الولاء، وحب الوطن، لتكون جملة ما يكتسبه المواطن من معارف بمثابة صمام أمان يساعد على التماسك الاجتماعي، فالتشبع بالمعرفة التي تنمي ثقافة المواطنة وحقوق الانسان، تتحول إلى سلوك يطبع حياة الفرد والجماعة ويعبر عن نضج ثقافي وادراك حقيقي.[20]

2.9. البعد الاجتماعي :

أما البعد الاجتماعي للتربية على المواطنة، فيهدف إلى تحقيق قدر مقبول من التفاعل الاجتماعي للفرد المواطن مع بيئته الاجتماعية، باستغلال معارفه المختلفة في تنمية قدراته ومهاراته في التواصل الجيد مع البيئة الاجتماعية، ما يعزز لديه ما تفتقده المجتمعات العربية من روح للعمل الجماعي، فالمجتمعات العربية تعاني من عدم توافر هذه القيمة، لذا فنحن نبدي تفوقا مقبولا في الأعمال التي تتطلب عملا جماعيا.[21]

3.9. البعد الوجداني:

مما لا شك فيه أن وجدان الفرد يحرك سلوكه العام، فما استقر في الوجدان ينطبع على سلوكنا، والمواطنة قبل أن تكون مكانة سياسية أو سلوك، فهي وجدان يزخر بالمشاعر القوية اتجاه موضوع المواطنة، فكلما عززنا هذا الشعور بحب الوطن والاعتزاز بالتراث المادي والمعنوي للفرد المواطن، حتى إذا تحول المتعلم مستقبلا إلى مشارك فعلي في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادي، كان لهذا الشعور بالغ الأثر في نمذجة سلوكه العام من خلال المحافظة على كل المكتسبات الوطنية، والحرص على التمتع بالحقوق كاملة غير منقوصة، وعدم الاعتداء على حقوق الآخرين.

10. واقع المواطنة في المجتمعات العربية:

---

[20]- غليون، برهان،(1990)، بيان من أجل الديمقراطية، الجزائر، دار بوشان للنشر، ط4، ص90.

[21]- إدريس، جعفر، (1995)، المواطنة والهوية، د ب، مجلة البيان، العدد 211، ص233.

للحديث عن راهن المواطنة الذي تعيشه المجتمعات العربية، أولا لابد من القول بأن شكل المواطنة السائد في عالمنا العربي يختلف تماما عن السياقات التي تعيش عليها المجتمعات الغربية في كيفية تطبيقها لمبادئ المواطنة، والتي تمتاز طبعا بالواقعية في كل جوانبها، في المجتمعات العربية الأمر مختلف تماما، إذ هي في أحسن الأحوال شعار متكرر في خطابات الطبقة السياسية الحاكمة، ومطلب شعبي في لائحة المطالب الاجتماعية في بعض البلدان العربية، وحلم بعيد المنال في بلدان عربية أخرى أين نلاحظ غيابا شبه كلي لمقومات المواطنة، وهذا مرده أن هناك تفاوتا في الممارسة السياسية بين البلدان العربية من جهة الأنظمة السياسية التي تحكمها، مع أنها كلها لازالت تعاني من تأخر كبير في الممارسة الديمقراطية، وهذا ما يفسر موجات الغضب الشعبي والاحتجاجات والاضطرابات التي عرفتها وتعرفها الكثير من البلدان العربية، التي يطالب جماهيرها بحقوقهم وبحثهم عن سبيل لتحسين أوضاعهم.

وإذا أردنا تفسير غياب الممارسة الفعلية للمواطنة في المجتمعات العربية، فبإمكاننا رصد العديد من العوامل أو الأسباب القابعة خلف ذلك، والمرتبطة في مجملها بالسيرورة التاريخية والمناخ الذي تشكلت فيه البلدان العربية، وكذا التركيبة الاجتماعية لهذه الدول.[22]

والمتتبع للوضع العربي منذ النصف الثاني للقرن العشرين، يلاحظ تبني النخب الحاكمة لاستراتيجية تأجيل مناقشة القضايا الجوهرية التي يتطلبها الإصلاح السياسي على رأسها تجسيد روح المواطنة، بحجج تختلف من مرحلة لأخرى، حيث كان تبرير ذلك التأجيل في البداية يتم برفع شعار أولوية التنمية الاقتصادية، ثم البناء الوطني في مرحلة لاحقة.

من جانب آخر نلاحظ بكل وضوح عملية النقل الشكلي للديمقراطية إلى البلدان العربية، وتوظيفها لتكريس مصالح الحكام وترسيخ التبعية بكل أبعادها وهو ما يفسر الاحباطات الكثيرة التي تشهدها تلك البلدان اتجاه الممارسات الشكلية الجوفاء للديمقراطية في معزل عن المشاركة الفعالة لمعظم أفراد المجتمع وجماعاته في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات، هذا ما ينطبق على كل البلدان العربية، حتى الدول التي تتباها بتبنيها لخيار الممارسة الديمقراطية–وتحاول المزايدة في ذلك على الدول الأخرى– لم تتجاوز في الحقيقة ديمقراطية الواجهة كما يسميها العديد من النقاد، وهي ديمقراطية شكلا ونقيضها مضمونا، إذ لا نكاد نلمس مشاركة حقيقية للفرد في المجتمعات العربية، ما يفسر الوضع غير الطبيعي لمكانة وقيمة الفرد في المجتمعات العربية، والغياب الشبه التام لفكرة المواطنة في الواقع، ومسؤولية هذا الغياب يتحملها الطرف

[22]- إيبرلي، دون، (2003)، بناء مجتمع من المواطنين، ترجمة هشام عبد الله، د ب، الاهلية للنشر والتوزيع، ط1، ص390.

السياسي، أو الطبقة الحاكمة التي ليس من صالحها تغيير الأوضاع مادامت محافظة على وجودها في الحكم وتستفيد من الامتيازات التي تضمن بقاءها في الحكم، والطرف الثاني في المعادلة هم الأفراد أو ما يسمون بالمواطنين، الذين يدفعون ثمن سلبيتهم وعزوفهم عن المشاركة والفعالية واكتفائهم بالنقد الفوضوي الذي لا يصب في مصلحتهم، في المقابل هناك تحديات خطيرة تواجه المواطن العربي الذي لابد عليه من التحرك لتغيير موقعه داخل مجتمعه، لأن المستقبل لا مكان فيه للسلبية، فالتواجد بين الأمم القوية يتطلب الارتكاز على أسس صلبة متينة، والدول القوية هي التي تعمل على تربية مواطنيها وتعليمهم معنى المواطنة ابتداء من الأسرة والمدرسة، وصولا إلى تجسيد ذلك في العمل السياسي وتحقيق المساواة في الرأي والحرية، فستظل المواطنة الحقيقية هي طوق النجاة كلما حاقت بالشعوب العربية الأزمات والمحن، ومادامت المواطنة طوق نجاة في الازمات والمعبرة عن روح الانتماء والهوية، فلا مفر من تكريسها في مجتمعاتنا العربية وذلك من خلال إعادة بعث الفعالية في المؤسسات التربوية والتعليمية.[23]

11. أساليب ترسيخ المواطنة في المجتمعات العربية:

توظف مختلف نصوص القوانين في البلدان العربية مصطلح المواطن بشكل واسع، حيث أكثر ما تردد في خطابات المسؤولين السياسيين للإشارة إلى الأفراد المنتمين للدولة، مع أن توظيف مصطلح المواطنة بهذه الكيفية يطرح علامات استفهام كبرى حولها وحول مشروعية هذا الاستعمال، فهل فعلا نحن مواطنون؟ الجواب طبعا لا لأنه لا معنى لوجود قوانين لا تطبق فعليا، ولا معنى لمواطنة لا تتجاوز مرحلة الخطابات.

فمن الواضح بأن مبدأ المواطنة يتطلب وجود إمكانات قانونية وتشريعية تضمنه وتؤسس له. كما يتطلب حرصا على تكريسه سواء من خلال البرامج التعليمية في المدارس، أو من طرف المسؤولين السياسيين، أو حتى داخل الاسرة وكافة هيئة المجتمع المدني المعبرة عن طموحات المجتمع برمته، كما أن التجسيد الفعلي لمبدأ المواطنة يتطلب توفر الإرادة السياسية لدى النخب الحاكمة من خلال انفتاحها على الشركاء والفاعليين الاجتماعيين، وتوفر الهيئات والمؤسسات الوسيطة ومنها طبعا المدرسة وباقي هيئات المجتمع المدني، وكذا توفر الإرادة الفردية والجماعية للمواطنين من أجل الحضور والفعالية والمشاركة الفعلية، شروط لا تتحقق إلا بمساهمة الأليات الثقافية والتربوية تعمل بالموازاة مع غيرها على ترسيخ قيم المواطنة في الوجدان والسلوك الإنساني، وتحويلها من مجرد مبدأ أو تصور إلى ثقافة مجتمعية معممة ناظمة للكلية الاجتماعية بمختلف مكوناتها. وهنا يتجلى الدور الكبير لمؤسسات المجتمع (التربية، التعليم، التكوين)

---

[23]- هيلد ديفيد، (2006)، نماذج الديمقراطية، ترجمة فاضل جنكر، بيروت،معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، ص ص64-65.

وغيرها من المؤسسات والهيئات والفعاليات القائمة على المجتمع المدني في مضمار التربية على المواطنة وحقوق الانسان. إذ يفترض في مؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بأدوار مهمة في التنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية للأطفال والشباب وتمرينهم على تمثل قيم المواطنة كالحوار والعمل الجماعي والتعاون والتطوع والمشاركة الفعالة في كل ما يتعلق بتدبير الشأن العام.[24]

وقبل الحديث أكثر عن دور مؤسسات المجتمع المدني لابد من الوقوف على إحدى أهم تلك المؤسسات وهي مؤسسة الأسرة والتي تبدأ فيها عملية ترسيخ قيم المواطنة من خلال التنشئة الأولى والتي هي أول مؤسسة يدرك فيها الطفل صورته الأولية عن معادلة الحقوق والواجبات ومختلف الآليات التي تحدد العلاقات، في الأسرة يكتشف الطفل قيم التعاون، التشارك، الاحترام، الإيثار...إلخ."

ومن هنا فإن للأسرة مسؤولية كبيرة في تحديد نوعية القيم التي تترسخ في أذهان الأطفال، وهذه القيم هي التي ستوجه سلوكياتهم في المستقبل.

بعد الأسرة، يأتي دور المؤسسات التربوية المطالبة باستكمال وتدعيم مسار تكريس قيم المواطنة الذي بدأ في الأسرة، بالإضافة لكونها مطالبة بالانتقال بالفرد من تسيير علاقاته الضيقة إلى تحديد العلاقة بينه وبين الدولة التي ينتمي إليها، والتي تقوم على تحصيل الحقوق وأداء الواجبات، وتحريره منذ الصغر من الولاءات القبلية والطائفية. فقيام الأسرة والمؤسسة التعليمية بالتربية على المواطنة يقتضي توفيرها المناخ والشروط الملائمة لجعل الفرد مستجيبا بفعالية للعملية التربوية ومن بين هذه الشروط نذكر:

-الابتعاد عن العنف سواء في الأسرة أو في المؤسسة التعليمية، والعنف المقصود هنا يشمل العنف المادي والمعنوي، أو الرمزي واللفظي.

-تدعيم وتنمية أسلوب التواصل وإعطاء فرص الكلام والتعبير لكل مواطن.

-التخلي عن الأحكام المسبقة والإقصاءات المختلفة التي تكون بناء على الجنس أو العرق أو الطائفة.

-تنمية الشعور بالمسؤولية لدى الفرد، من خلال تقييم نتائج السلوك ومكافأته على السلوك الإيجابي.

---

[24]- عروسي،زبير، (1999)، المواطنة بين المحلية والعالمية في خطاب الحركة الإسلامية في الجزائر، القاهرة، مركز البحوث العربية الجماعية لعلم الاجتماع، مكتبة مدبولي، 1999، ص34.

-تنمية ثقافة الإصغاء والاحترام والاختلاف والتسامح، وكل ما يجعل الفرد يعبر عن مطالبه وأفكاره.

-التنشئة على احترام القانون باعتباره وسيل لتنظيم الحياة بأبعادها المختلفة بصورة سلمية تضمن حقوق جميع الأفراد/المواطنين.

12. غايات وأهداف التربية على المواطنة :

التربية على المواطنة تسعى إلى تحقيق أهداف وغايات نبيلة تنعكس على الفرد والمجتمع، باعتبارها عملا قيما تقوم به المؤسسة التعليمية من أجل بناء وتكوين وتأهيل شخصية المتعلمين ليكونوا قادرين على الاندماج في المجتمع وهي تتخلص في المجهود الذي تساهم به المدرسة لتكوين الانسان/ المواطن الواعي والممارس لحقوقه وواجباته تجاه ذاته. واتجاه الجماعة التي ينتمي إليها.

والتربية على المواطنة ي بالأساس تربية على المبادرة والمسؤولية والاستقلالية وهي لا تعد فقط الجيل الصاعد لممارسة مواطنة نشيطة متى بلغ سن الرشد، بل تنمي لديه إذا ما عبئت الوسائل المناسبة، فالقدرة على أن يكون في كل سن، وفي كل لحظة مواطنا بكل المقاييس، ويبقى الهدف العام من التربية على المواطنة هو الاعداد المواطن الصالح الذي يعرف حقوقه ويؤدي واجباته اتجاه مجتمعه، والقادر على مواكبة متطلبات الحياة المستقبلية.[25]

خاتمة:

خلاصة القول إن الديموقراطية تحتاج إلى المدرسة لكي تنتشر مبادئها في المجتمع وتترسخ قيمها بين المواطنين وفي أساليب تشاركهم بالحياة العامة. ومن جهتها فإن المدرسة لا تستطيع أن تؤدي رسالتها من أجل الديموقراطية بصدق وفاعلية، إلا إذا مارست الديموقراطية ممارسة فعلية في تعليمها وأنظمتها وإجراءاتها ونشاطاتها، وفي تعاملها مع أبنائها ومع محيطها الاجتماعي. انطلاقا من هذا المفهوم، فإن التربية على المواطنة التي تطمح إلى تحقيق غايتها وأهدافها المشار إليها سابقا تستلزم بالضرورة إعادة النظر في المفهوم التقليدي للإدارة التربوية، ولمهنة التعليم ووظيفة المعلم ومؤهلاته الشخصية والعلمية والتربوية، ولمهنة التلميذ ووظيفته، وما يلزم عن ذلك حكما من تعديلات جذرية للمناهج التربوية العامة وأهدافها الديموقراطية، بهدف تحقيق الجدوى من التربية على المواطنة. فالمواطنة عبارة براقة، وشعار مضلل لا يصلح إلا لإخفاء الأشكال المتعددة من التمييز بين المواطنين واللامساواة بين عناصر المجتمع، ولتغطية

---

[25]- نفس المرجع، ص68.

الأنواع المختلفة من الاستبداد والتسلط والقهر على مستوى السلطة السياسية والنظام السياسي القائم، في حال بقائها سجينة النصوص الدستورية والقانونية في الدولة. وهي لا تزال اليوم مستخدمة في العديد من دول العالم العربي كمجرد انتحال صفة.

قائمة المراجع:

1. مسرحي، فارح، (2017)، المواطنة والأنسنة، الجزائر، منشورات الوطن اليوم.
2. الكواري، علي خليفة، (2001)، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
3. بدران، شبل، (2006)، مفهوم المواطنة، القاهرة، الهلال، العدد الأول.
4. عاصي، بولس، وآخرون (2010)، المواطنة والدولة مقاربات واتجاهات، بيروت، منتدى الفكر العربي، ط1.
5. العكرة، أدونيس، (2007)، التربية على المواطنية وشروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر
6. محسن، مصطفى، (2004)، إشكالية التربية على المواطنة، المغرب، مجلة عالم التربية، العدد 15.
7. العقون، كمال الدين، (2000)، دور المناهج التربوية في غرس قيم المواطنة الجزائر نموذجا، الجزائر.
8. خضر، لطيفة ابراهيم، (2000)، دور التعليم في تعزيز الانتماء، القاهرة، ب د ن.
9. براسنان، (2017)، إشكالية المواطنة الرعية في التراث السياسي الاسلامي، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية.
10. بيومي، غانم، (1998)، النظم السياسية المعاصرة، مصر، دار الشروق.
11. الجابري، محمد عابد، (1999)، العولمة ومسألة الهوية بين البحث العلمي والخطاب الأيديولوجي، د ب، مجلة الفكر العربي، العدد 22.
12. غليون، برهان،(1990)، بيان من أجل الديمقراطية، الجزائر، دار بوشان للنشر، ط4.
13. إدريس، جعفر، (1995)، المواطنة والهوية، د ب، مجلة البيان، العدد 211.
14. إيبرلي، دون، (2003)، بناء مجتمع من المواطنين، ترجمة هشام عبد الله، د ب، الاهلية للنشر والتوزيع، ط1.
15. هيلد ديفيد، (2006)، نماذج الديمقراطية، ترجمة فاضل جنكر، بيروت،معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1.
16. عروسي،زبير، (1999)، المواطنة بين المحلية والعالمية في خطاب الحركة الإسلامية في الجزائر، القاهرة، مركز البحوث العربية الجماعية لعلم الاجتماع، مكتبة مدبولي، 1999.
17. العماريصديق الصادقي، (2020)، مدخل التربية على المواطنة في الإصلاح التربوي الجديد، مجلة مسالك التربية والتكوين، المجلد 3، العدد 1.